وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ديالى
كلية التربية للعلوم الإنسانية
قسم اللّغة العربيّة

الأثر الصوتي في توجيه المسائل النحوية في سورتي الكهف والأحزاب

رسالة قدمتها الطالبة
هالة ناجح حسن محمد

إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية/ جامعة ديالى
وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير
في اللغة العربيّة وآدابها

بإشراف
الأستاذ المساعد الدكتور
محمد بشير حسن

1439هـ 2018م

الفصل الأوّل

جدلية العلاقة بين العلامة الإعرابية والصوت.

المبحث الأوّل: الإعراب التقديري للتعذّر.

المبحث الثاني: الإعراب التقديري للثقل.

المبحث الثالث: التّغير في العلامة الإعرابية وعلاقته بالانسجام الصوتي.

نشأة ظاهرة الإعراب في العربيّة:

الإعراب لغةً:

ذكره ابن منظور بأَنَّهُ: ((الإبانة؛ يُقال: أعَربَ عنهُ لسانهُ، وعرَّب؛ أي أبان وأفصح، وأعربَ عن الرجل: بيّنَ عنه، وإنَّما سُمّي الإعرابُ إعرابًا؛ لتبيينه وإيضاحه؛ فهو بمعنى الإبانةِ والإيضاحِ)) [1].

وقوله: ((وعرَّب مَنطقَهُ؛ أي هذَّبه من اللّحن، وأعربَ كلامه إذا لم يُلحنْ في الإعراب)) [2].

أَمّا اصطلاحًا:

فقد عُرِّفَ بعدّة تعريفات، منها: أَنَّهُ: ((تغيير أواخر الكَلِم؛ لاختلاف العوامل الدّاخلة عليها لفظًا أو تقديرًا)) [3].

وَعُرّفَ بأَنَّهُ: ((ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركةٍ، أو حرفٍ، أو سكونٍ، أو حذفٍ)) [4].

وتغيير أواخر الكلم، والحركات، والسكون، والحذف إنَّما هي ملامح صوتية بحتة، وظّفت في النحو والإعراب، ويرتبط كُلّ من الصوت والإعراب (النحو) بالمعنى؛ فقد ورد في مظانّ التراث العربيّ عن علمائنا الأفذاذ أَنَّ: ((الإعراب الحركات المبينة عن معاني اللّغة)) [5]، وقال في ذلك الزجّاجي (ت337هـ): ((إنَّ الأسماء لما كانت تعتورها المعاني فتكون فاعلة، ومفعولة، ومضافة، ومضافًا إليها، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني، بل كانت مشتركة، جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني؛ فقالوا: ضربَ زيدٌ عمراً؛ فدلُّوا برفع زيدٍ على أَنْ الفعل لَهُ، وبنصب

---

(1) لسان العرب (مادة عرب).

(2) المصدر نفسه (مادة عرب) .

(3) الأشباه والنظائر في النحو: 173/1 , و شرح الأشموني: 19/1.

(4) الأشباه والنظائر في النحو: 173/1.

(5) الإيضاح في علل النحو: 91.

عمرو على أَنَّ الفعل واقع به، وقالوا: ضُرِبَ زيدٌ، فدلّوا بتغيير أوّل الفعل ورفع زيد على أَنَّ الفعل ما لم يُسمَّ فاعله، وأَنَّ المفعول قد ناب منابه، وقالوا: هذا غلام زيدٍ؛ فدلّوا بخفض زيدٍ على إضافة الغلام إليه، وكذلك سائر المعاني جعلوا هذه الحركات دلائل عليها؛ ليتسعوا في كلامهم، ويقدّموا الفاعل إنْ أرادوا، أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه، وتكون الحركات دالةً على المعاني))[1].

ومن ذلك قول ابن فارس اللّغوي: ((إنَّ الإعراب هو الفارق بين المعاني؛ ألا ترى أَنَّ القائل إذا قال: (ما أحسنَ زيد) لم يفرق بين التعجب، والاستفهام، والذم إلَّا بالإعراب، وكذلك إذا قال: (ضربَ أخوكَ أخانا)، و(وَجْهُكَ وجهُ حُرْ)، و(وجهُك وجهٌ حرٌّ)، وما أشبه ذلك من الكلام المشتبه)) [2].

وبذلك تكون عندنا نظرة متكاملة تبدأ بالصوت، وتمرُّ بالتراكيب، وتنتهي بالمعنى، والأساس في ربط المستويات آنفة الذكر هو التوظيف.

ولا نعدم أَنْ نجد آراءً في تراثنا العربيّ تُنَظّر إلى الإعراب والحركات الإعرابية نظرة صوتية؛ فقطرب (ت206هـ) يرى أَنَّ وظيفة الحركات هي للسرعة في الكلام، وللتخلص من التقاء الساكنين عند اتصال الكلام[3].

وعلى الرغم من شذوذ رأي قطرب فيما ذهب إليه فإنَّه يمكن أَنْ يمثل ملمحًا صوتيًا نحويًا توصّل إليه علماؤنا الأوائل.

التحليل الصوتي للعلامات الإعرابية ودلالاتها:

العلامات الإعرابية التي يُستدل بها على الموقع الإعرابي للفظة يُنظر إلى علم اللّغة الحديث على أَنَّها: حركات طويلة وقصيرة، أو صوائت طويلة وقصيرة، وهي ستة أنواع: (الضمة، والكسرة، والفتحة، والواو، والياء، والألف)، والفرق بينها في الكمية[4]، وقد وظّف العرب الظاهرة الصوتية توظيفًا نحويًا ؛ ((فعلامات الإعراب مميزات صوتية

(1) الإيضاح في علل النحو: 69-70، وينظر: الأشباه والنظائر في النحو: 184/1.
(2) الصاحبي في فقه اللّغة: 35.
(3) ينظر: الإيضاح في علل النحو: 70-71، والأشباه والنظائر في النحو: 186/1.
(4) ينظر: الصوائت والمعنى في العربيّة: 15.

كانَ منها الحركات القصيرة والطويلة؛ فكل حركة إعراب قصيرة تقابلها حركة إعراب طويلة؛ فالضمة تقابلها الواو المدّية، والكسرة تقابلها ياء المدّ، والفتحة تقابلها الألف))[1].

وقد ذكر ابن جنّيّ (ت392هـ) أَنَّ الفرق بين الصوائت القصيرة والطويلة هو فرق كمي؛ إذ قال: ((إنَّ الحركة حرف صغير؛ ألا ترى أَنَّ من متقدّمي القوم من كانَ يسمّ الضمة الواو الصغيرة، والكسرة الياء الصغيرة، والفتحة الألف الصغيرة، ويؤكد ذلك أَنَّك متى أشبعت ومَطَلْت الحركة أنشأت بعدها حرفًا من جنسها، فإذا ثبت أَنَّ هذه الحركات أبعاض للحروف ومن جنسها، فكانت متى أُشبعت ومُطِلت تمَّت وجرت مجرى الحروف، كما أَنَّ الحروف أنفسها قد تجد بعضها أتمّ صوتًا من بعض في غالبِ الأمر))[2].

ويظهر أَنَّ ابن جنّيّ تنبّه إلى أَنَّ الحركة حرف، وأَنَّها إذا أُشبعت اختلفت وتفاوتت في الكمية كما كانت عليه وهي قصيرة.

وإنَّ المطل في الحركات – كما سمّاه ابن جنّيّ – يخرج إلى وظيفة دلالية في اللّغة؛ إذ يحدث فرقًا في المعنى كما ورد عند الباحثين المحدثين[3].

وقد وُظّفت الطبيعة النطقية لأصوات المدّ في اللغة؛ لتكون مقترنة مع الصوامت مُسَهِلَةً نطقها، واتصال بعضها ببعض في السلسلة الكلامية؛ ((فالصامت بدون حركة يصعب نطقه بدرجة واضحة، والحركة هي التي تجعل الصامت يصوّت، وتتأتى لَهُ قوة الوضوح السمعي، وفي العربيّة لا يمكن أَنْ تتوالى الصوامت متتابعة دون حركات))[4].

وتكون الحركات قممًا للمقاطع؛ إذ تشكل وحدة صوتية صغيرة من الصوامت، ويتألف الكلام في طبيعته من هذه الوحدات المقطعية، ويمكن وصف مخارج الحركات (الصوائت) على وفق الآتي:

---

(1) الإعراب في العربيّة صوتيًا ودلاليًا: 18–19.
(2) الخصائص: 2/315–316.
(3) ينظر: التشكيل الصوتي في اللّغة العربية: 115.
(4) الصوائت والمعنى في العربيّة: 16.

1. الفتحة والألف:

صوت أمامي مفتوح، تنخفض مؤخر اللسان عند نطقه عن طريق إراحة اللسان في قاع الفم، مع ارتفاع طفيف جدًا لوسطهِ، فيمر الهواء القادم من الرئتين عبر منفذ متسع في الحلق والفم[1].

فالفتحة هي الحركة القصيرة، أَمّا الألف فهي الحركة الطويلة التي يكون الحلق والفم معهما منفتحين غير معترضين بضغطٍ أو حصرٍ[2].

2. الضمة والواو:

صوت خلفي، أو حركة خلفية، تخرج بوساطة اللسان والشفتين؛ إذ ترتفع مؤخر اللسان باتجاه أقصى الحنك الأعلى؛ فيسمح بمرور الهواء من الرئتين من دون احتكاك مسموعٍ[3].

وعندما ترتفع مؤخر اللسان أكثر من ذلك يحدث حفيف فينتج حرف الواو[4].

فالضمة هي الحركة القصيرة، والواو هي الحركة الطويلة التي تُضَم لها أغلب الشفتين، وتدع بينهما بعض الانفراج؛ فيخرج فيه النَّفَس ويتصل الصوت[5].

3. الكسرة والياء:

صوت وسطي مفتوح جزئيًا، يخرج عن طريق رفع مقدم اللسان اتجاه الحنك الأعلى، مع ترك فراغ يسمح بمرور الهواء من دون احتكاك مسموع[6].

وإذا ارتفعت مقدم اللسان ارتفاعًا يحدث معه حفيف حتّى يبلغ وسط اللسان فتنتج من ذلك الياء[7].

---

(1) ينظر: دراسة الصوت اللّغوي، د. أحمد مختار عمر: 318، وعلم الأصوات اللغوية، مناف مهدي: 95.
(2) ينظر: سرّ صناعة الإعراب: 8/1.
(3) ينظر: دراسة الصوت اللّغوي، د. أحمد مختار عمر: 318.
(4) ينظر: علم الأصوات اللّغوية، مناف مهدي: 96.
(5) ينظر: سر صناعة الإعراب: 8/1.
(6) ينظر: دراسة الصوت اللّغوي، د. أحمد مختار عمر: 317.
(7) ينظر: علم الأصوات اللّغوية: 94.

وقد انمازت الحركات آنفة الذكر من غيرها بصفة الجهر، فضلًا عن الوضوح السمعي؛ فبسبب طبيعتها النطقية المتمثلة بامتدادها في النطق وطول زمنها قياسًا بالأصوات الأخرى يجعلها أكثر وضوحًا في السمع؛ فأصوات الألف، والياء، والواو تُسمَعُ من بُعدٍ أكثر من الأصوات الأخرى.

وقد وضع جسبريسن الألف بالمرتبة الأولى في الوضوح السمعي، يتلوها الياء والواو، وبعدهما الصوتان (الراء) و(اللام)[1].

وقال الدكتور رمضان عبد التواب: ((وأوضح الأصوات جميعًا هي الحركات المتسعة، كالفتحة المفخمة، ومعرفة ذلك كُلّه يُفيد في النواحي التطبيقية؛ ففي الحديث التلفوني وفي التسجيل الإذاعي لا يكاد المرء يُميز الأصوات المهموسة الانفجارية كالتاء والكاف، ولكنه عن طريق السياق أو المعنى العام يفترض وجودها، ويتم هذا الغرض دون شعور متعمد منهُ؛ أي إِنَّهُ يعوض فقدانها في الحقيقة بوجودها في خياله))[2].

وهذه الحركات الطويلة والقصيرة لها دلالات معينة، تُستَشف من استقراء كلام العرب، وربط الحركة الإعرابية بدلالتها النَّحويّة يستبين أَنَّ لكل واحدة من الحركات الإعرابية عددًا من المعاني تختلف دلالات هذه الحركات فيما بينها، وهذا بيان لدلالاتها[3]:

أوّلًا: دلالة الضمة:

من أهم دلالات الضمة هي الدلالة على الركنية؛ فتدل ضمة الاسم المرفوع على الركنية في الجملة. ودلالتها تكون بالأصالة أو بالنيابة.

فمن دلالتها على الركنية بالأصالة دلالتها على المبتدأ، والخبر، والفاعل، أَمّا بالنيابة فمثل دلالتها على نائب الفاعل[4].

---

(1) ينظر: المدخل إلى علم اللّغة، د. رمضان عبدالتواب: 100.
(2) المصدر نفسه: 100.
(3) ينظر: الإعراب في العربيّة صوتيًا ودلاليًا: 99.
(4) ينظر: علم الأصوات النحوي: 373، والإعراب في العربيّة صوتيًا ودلاليًا: 99.

وإنَّ في الضمة الطويلة والقصيرة قوة واضحة، تتمثل في الطاقة والضغط؛ لذا ارتأى العرب أَنَّ يكون الركن أولى من غيرهِ، بما هو أَظهر طاقة وأشد ضغطًا؛ فجعلوا الركن الاسنادي مرفوعًا بالضمة القصيرة أو الطويلة، والركن هو الأقوى , ويناسب هذا الأقوى ما هو أقوى في الطاقة والضغط[1]، فضلًا عن ثقل الضمة؛ فالضمة عند خروجها تخرج من أقصى اللسان عندما يرتفع قليلًا مع تدوير الشفتين، وتتكون بمنطقة ممتدة طولًا إلى تبويز الشفتين؛ مِمَّا يجعلها أثقل من الألف والكسرة.

وقد أُعطي الركن هذا الثقل للاهتمام به، ولتثبيته وأهميته.

ثانيًا: دلالة الكسرة:

ذهب الدكتور إبراهيم مصطفى إلى أَنَّ الكسرة علم الإضافة؛ فقد قال: ((إنَّ الكسرة تدلّ على الإضافة، وهذا المعنى معنى نحوي، وليس دلالة لغوية ولا تداولية... فهناك معانٍ تداولية ضمنية تؤديها الإضافة، وهي النسبة، وتكون الكسرة موردًا جيدًا للتعبير عنها، والنسبة قد تعني نسبة الأشياء إلى غيرها، كقولك: كتابَ زيد، فأنت هنا تنسب الكتاب إلى زيد نسبة تملك))[2].

ثالثًا: دلالة الفتحة:

للفتحة عِدَّة دلالات، ومن أهم دلالاتها: الدلالة على المُعين بالحدث؛ ((فالفتحة تأتي لبيان المُعَين بالحدث سواء أكان هذا المُعيّن ذاتًا أم موضوعًا وقع الحدث عليه، أم زمانًا وقع فيه، أم مكانًا وقع فيه، أَم تأكيدًا لَهُ، أم كانَ المعين هيئة تبين صاحبها عند حدوث الحدث، وهذا يشمل: المفعول به، والظرف، والحال، والمفعول لأجلهِ، والمفعول المطلق))[3].

---

(1) ينظر: علم الأصوات النحوي: 374، والإعراب في العربيّة صوتيًا ودلاليًا: 99.

(2) الإعراب في العربيّة صوتيًا ودلاليًا: 103.

(3) المصدر نفسه: 104.

والفتحة تدلّ على المُعَيّن بالحدث؛ لأَنَّها أضعف من الضمة، والمنصوبات (المفعول به، والحال، والمفعول لأجله...) أضعف من الفاعل الذي أَحدث الفعل؛ لذلك استأثر الفاعل بالضمة، واستأثرت المنصوبات بالفتحة؛ فكانت كُلّ واحدة من هذه الحركات أفضل من غيرها؛ للتعبير عَمَّا هي أَقرب إليه من حيث القوة والضعف[1].

ومن دلالات الفتحة أيضًا هي الدلالة الإفصاحية، والإفصاح موجود في أساليب التعبير التي تسمى (الجملة القالبية)، ومن هذه الأساليب: التعجب، والإغراء، والتحذير، والاستفهام، والاختصاص، وتتضمن الجمل الإفصاحية مبدأً واضحًا من أَثر الدهشة، ويكون التعبير عن هذا الأثر بضبط الاسم بالفتحة[2]؛ ((فعندما تحذر شخصًا وتقول لَهُ: رأسُكَ والبابَ، فإنَّما تنطلق بما تمليهِ عليك دهشة الموقف أو مفاجأته. ولم يجد العرب أيسر ولا أفضل من الفتحة لتكون العلامة الإعرابية التي تمثل هذا الموقف))[3].

ينظر الدرس اللّغوي الحديث إلى الحركة الإعرابية (قصيرة أو طويلة) أَنَّها وحدة صوتية لها أثرها في تغيير المعنى، وأَنَّ تغييره يكون للإبانة والإفصاح عن معنى جديد في النفس؛ فالكلمة الواحدة يتغير المعنى المتعلق بها؛ بسبب تغيير الحركة الإعرابية، فمثلًا: (الصدقُ الصدقَ)، فكلمة (الصدقُ) بالرفع تفيد مجرد نقل الخبر، و(الصدقَ) بالنصب تعني: الترغيب في الصدق، بمعنى: إلزم الصدق[4].

وبهذا يمكن أَنْ نعدّ الإعراب وسيلة لبيان الوظائف النَّحويّة للكلمات في الجملة، كوظيفة الفاعلية، أو المفعولية، أو النعت، أو الإضافة، أو الحالية، أو الظرفية... إلى غير ذلك[5].

---

(1) ينظر: الإعراب في العربيّة صوتيًا ودلاليًا: 104.
(2) ينظر: المصدر نفسه: 104.
(3) المصدر نفسه: 104.
(4) ينظر: الصوائت والمعنى في العربيّة: 62.
(5) ينظر: المصدر نفسه: 62.

الإعراب التقديري:

أولى النّحاة الإعراب عناية كبيرة؛ بوصفه وسيلةً يُميز عن طريقها بين الوظائف النَّحويّة، ويعتمد الإعراب على علامات تعرف عن طريقها المواقع الإعرابية للألفاظ داخل التراكيب[1]، وهذه العلامات هي فونيمات صوتية في حقيقتها، إلَّا أَنَّ الجانب الصوتي لم يراعَ فيها.

ومن الجدير بالذكر أَنَّ بعض الألفاظ المقصورة والمنقوصة تمنع معها ظهور الحركة الإعرابية؛ لأسباب صوتية معينة تمنع الناطق من إظهار العلامة الإعرابية بصورتها المطلوبة، ويكون الإعراب فيها تقديرًا؛ فأطلق النّحاة عليه ما يسمى بـ: (الإعراب التقديري)[2].

وسبب التقدير صوتي يعود إلى استحالة، أو تعذر نطق الحركة الإعرابية؛ فالناطق يصعب عليه أَنْ ينطق بالفونيم الصوتي في نهاية الكلمة، وإِنْ أجهد نفسه فسيؤدي ذلك إلى الانحراف في بنية الكلمة، وربما إذا نطق تلك اللفظة سيكون هناك عسر شديد ومشقة وجهد؛ لذا فإِنَّ جهاز النطق سيعدل عنها[3].

ومواضع الإعراب التقديري التي لا تظهر عندها الحركة مِمَّا أشار إليه النَّحويّون[4]:

أوّلًا: مواضع التعذّر والاستحالة هي:

1. الأفعال المنتهية بالألف، نحو: سعى، ويسعى.
2. الأسماء المقصورة نحو: مصطفى، وعصا.
3. الأسماء المضافة إلى ياء المتكلم نحو : كتابي , صديقي .

---

(1) ينظر: دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النَّحويّة وتقعيدها: 164.

(2) ينظر: دراسات في الإعراب، د. عبدالهادي الفضلي: 136.

(3) ينظر: دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها: 165.

(4) ينظر: دراسات في الإعراب، د. عبدالهادي الفضلي: 136.

4. الأسماء المجرورة بحرف جر زائد نحو : ما حضرَ من أحدٍ .

ثانيًا: مواضع الثقل:

يمكن نطق العلامة الإعرابية معها، إلَّا أَنَّها مستثقلة، وهي:

1. الأفعال المنتهية بالواو أو الياء، نحو: يدعو، ويقضي.
2. الأسماء المنقوصة، نحو: القاضي والمهتدي.
3. جمع المذكر السالم المضاف إلى ياء المتكلم، نحو: مسلميَّ.
4. الأسماء الستة المعتلة الآخر المضافة إلى ياء المتكلم، نحو: فِيَّ.

قال ابن كمال باشا: ((الإعراب التقديري للتعذّر لا يكون إلَّا في الإعراب بالحركة، وأمّا الإعراب التقديري للثقل فيكون في الإعراب بالحركة والإعراب بالحروف))[1].

والحقيقة العلميّة التي نركن إليها هي عدم إيماننا بذلك؛ إذ نستطيع أَنْ نقول على وفق معطيات علم اللّغة الحديث: إنَّ الإعراب التقديري – بنوعيهِ – لا يكون إلَّا في أصوات المدّ الطويلة والقصيرة، وليس أَحدهما بالحركة من دون الحرف، أو بالحركة والحرف؛ لأَنَّ الحركة هي جزء من صوت المدّ، والفرق بينهما في الكمية فحسب .

وليست العلاقة في قرينة الإعراب التقديري سواء كانَ للتعذّر أو للثقل دالة على الإعراب؛ ((لأَنَّ الكلمة قد عُرِفَ موقعها الإعرابي من قرائن أُخرى، وقد خضع الإعراب التقديري بكلا نوعيه لنظرية العامل؛ إذ يكون الإعراب فيها بأثر العامل، وإذا لم يكن مُظهرًا في آخر الكلمة المعربة فلا بُدّ من تقديره؛ فقدّروا العلامة تقديرًا صناعيًا)) [2].

((والإعراب التقديري سببه علمي هو أَنَّ الإعراب – في رأي النّحاة – إما أَنْ يكون هو التغيير الحاصل لآخر المعرب؛ بسبب تغير العوامل، وإما الأثر الذي يجلبه العامل في آخر المعرب، وإذا لم يكن ذلك التغيير ظاهرًا بظهور العلامة الدّالة عليه فلا

---

(1) أسرار النحو: 82.

(2) دراسات في الإعراب، د. عبد الهادي الفضلي: 136.

بُدّ من تقديره وتقدير العلامة الدالة عليه ، وكذلك الأثر إذا لم يكن ظاهرًا لا بُدّ من تقديره))[1]، وهذا التقدير بمنزلة التجاوب النفسي مع الثغرات التي تتركها آلية عمل اللّغة الفطرية ومنظوماتها المحكمة، وتحقيق حالة من الاستقرار والثبات في أنظمة النحو.

(1) دراسات في الأعراب : 138.

المبحث الأوّل: الإعراب التقديري للتعذّر.

يتداول المُعْربونَ مصطلح التعذّر في عمليّة التحليل الإعرابي، والمقصود به: ((استحالة ظهور الحركة على حرف العلّة، وهو الألف؛ إذ يتعذر على اللسان أَنْ تظهر الحركة عليه؛ فالألف لا تقبل الحركة ضمة أكانت، أم فتحة، أم كسرة، ولن تستطيع النطق بها)) [1].

والأمثلة على ذلك كثيرة؛ فكلمة (الفتى) في الأمثلة الآتية:

- جاءَ الفتى.
- رأيتُ الفتى.
- سمعتُ عن الفتى.

اختلفت مواقع الكلمة بين الرفع على الفاعلية، والنصب على المفعولية، والجرّ بحرف الجرّ من غير أَنْ يظهر أَثر هذا الاختلاف في آخرها، لا نطقًا ولا كتابةً، وهذا التعذّر علّة إعرابية يُشارُ إليها في عمليّة التحليل الإعرابي بعد تحديد المحلّ؛ لهذا يُقال في الإعراب المتداول الموروث لكلمة (الفتى) في الجملة الأولى: إنَّها فاعلٌ مرفوع، وعلامة رفعهِ الضمة المقدّرة على الألف، ويجوز أَنْ يُقال: على آخرهِ منع من ظهورها التعذّر، كما أَنَّ هناكَ فتحة مقدرة على الألف في الجملة الثَّانية، وكسرة مقدرة أيضًا على الألف في الجملة الثَّالثة[2].

أَمّا الدراسات اللّغوية الحديثة فقد غيّرت مسار بعض ما كانَ متداولًا ومعروفًا؛ وذلك عن طريق تفسير طبيعة الألف، أهي صوت صامت أم صائت؟ ومن المعروف أَنَّ للقدماء والمحدثين آراء في ذلك؛ ففي التراث اللّغوي العربيّ اتفق جمهور العلماء على أَنَّ الألف جلبت على ألّا تكون إلَّا ساكنة، ولا قدرة للمتكلمين على تغيير ما خلقها الله سبحانه وتعالى عليه من السكون[3]، وهي حرفُ مدّ ينتجُ عن مدِّ الفتحة التي قبلها[4].

---

(1) النحو المصفى، مُحَمَّد عيد: 91.

(2) ينظر: آفاق الدّرس اللّغوي في العربيّة (المبنى والمعنى): 298.

(3) ينظر: شرح المقدّمة الجزولية الكبير: 426/1.

(4) ينظر: آفاق الدّرس اللّغوي في العربيّة (المبنى والمعنى): 289.

والألف على هذا الرأي هو حرف، واتفق النّحاة على أَنَّ الألف إذا كانت محلّ التحليل الإعرابيّ فإنَّ علامة الإعراب أو البناء مقدّرة بمانع التعذّر، والتقديرُ هو حذف الشيء عند اللفظ وإبقاؤه في النيّة[1]، ((وليس كُلُّ مقدرٍ عليه دليلٌ من اللفظ بدليل المقصور فإنَّ الإعراب فيه مقدّرٌ وليسَ لَهُ لفظٌ يدلُّ عليه)) [2]؛ فجمهور النّحاة استشعروا شيئًا من عدم الدّقة في هذا التصوّر، لكن لم يكن لديهم بديل مقنع متسق مع رؤيتهم في النحو، والصرف، والأصوات؛ فقد وَصَفَ الشنقيطيّ صوت ألف الاسم المقصور بأَنَّهُ ليسَ بألفٍ حقيقة، وإنَّما هو صفة لما يشاكل الفتحة عند الإشباع فينتج عنه الألف[3].

وقال الَكفويّ عن العلاقة بين الحركة والحرف: ((الحركة بعد الحرف، لكنها من فرط اتصالها به يتوهم أَنَّها معه لا بعدهُ، وإذا أشبعتها صارت حرف مدّ)) [4].

والقدماء يعدّون (الألف) حرفًا، ويقدرون الحركة الإعرابية عليه؛ لأَنَّهم يستجيبون لسلطان الإملاء والكتابة، مع أَنَّهم على وعي تام بأَنَّ الكتابة العربيّة ليست تمثيلًا دقيقًا للمنطوق في العربيّة؛ لأَنَّ أيَّ لسانٍ في حقيقته مرسومٌ في دماغ متكلمهِ، ولا نفاذ إليه إلَّا عن طريق نتائجهِ[5].

أَمّا في الدراسات الصوتية الحديثة فإنَّ الألف ليست حرفًا – فهذه حقيقة صوتية –؛ لأَنَّها حركة طويلة ضمن صوائت العربيّة، ولا فرق بينها وبين الفتحة سوى في الكَمِّ[6].

---

(1) ينظر: كشاف اصطلاحات الفنون: 512/3.

(2) الأشباه والنظائر في النحو: 345/1.

(3) ينظر: فتح الودود شرح المقصور والممدود: 23.

(4) الكُليات: 1080.

(5) ينظر: مدخل لفهم اللسانيات، روبير مارتان: 23.

(6) ينظر: علم الأصوات، د. كمال بشر: 164، والتصريف العربيّ، الطيب البكوش: 51.

وبعد معرفة آراء القدماء والمحدثين حول حقيقة الألف، فمن المفترض تعديل بعض التقانات الخاصة بالإعراب التقديري والمحلي بما لا يتعارض مع هذهِ الحقيقة الصوتية من جهة، وبما يفسِّرُ بعض الظواهر في الصرف والنحو تفسيرًا علميًّا وجيهًا[1].

ويعود التحليل الصوتي لتعذر ظهور الحركة الإعرابية على الألف إلى الطبيعة النطقية لصوت المدّ (الألف)؛ إذ يمد النَّفس مع الألف، فيمرّ الهواء حُرًّا طليقًا عبر تجويفي الحلق والفم من غير أَنْ يعترض بعارض (تضييق أو حبس)، وهذه العملية النطقية تستغرق وقتًا أكثر من الأصوات الأخرى[2]، وهذه الحرية في امتداد هواء النفس والوقت المستغرق معه يمنع ظهور أي صوت عليها؛ لأَنَّهُ سيغير من الطبيعة النطقية لصوت الألف؛ لذا قال النّحاة: لا يأتي بعد الألف ساكن؛ فساكن الأصل لا يأتي بعده ساكن الفرع، ويتم التعويض عَمَّا بعدها بمدّها قدر الاستطاعة؛ لتكون أوضح في السمع[3]؛ لذا قال ابن جنّيّ: ((إنَّ الحركات لا تحمل – لضعفها – الحركات))[4].

فضلًا عن أَنَّ الألف على وفق الدراسات الصوتية الحديثة عبارة عن فتحتين، ويعبر عنها مقطعيًا بـ (ح ح)، ولو اتبعناها بعلامة الإعراب أو البناء فإِنَّهُ سيتوالى ثلاثة صوائت أي: (ح ح ح)، وهذا المقطع غير موجود في العربيّة؛ لذا لا تظهر العلامة الإعرابية أو البنائية على الألف[5]، وللسياق والموقعية أَثر في معرفة ذلك.

---

(1) ينظر: آفاق الدّرس اللّغوي في العربيّة (المبنى والمعنى): 297.

(2) ينظر: المدخل إلى علم أصوات العربيّة، د. غانم قدوري الحمد: 168.

(3) ينظر: آفاق الدّرس اللّغوي في العربيّة (المبنى والمعنى): 301، وأثر الانسجام الصوتي في البنية اللّغوية في القُرآن الكريم: 284.

(4) الخصائص: 294/2.

(5) ينظر: أَثر الانسجام الصوتي في البنية اللّغوية في القُرآن الكريم: 285.

تحليل مواضع التعذّر الإعرابي:

تقتصر مواضع التعذّر الإعرابي على الفعلين الماضي والمضارع، والاسم المقصور، وفيما يلي تفصيل لذلك:

أوّلًا: الأفعال الماضية المنتهية بالألف:

الفعل الماضي معتل الآخر بالألف تقدر العلامة البنائية على آخرِهِ؛ فنقول[1]: سعى مُحَمَّد إِلى الخير.

سعى: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف.

فالفعل الماضي مبني اتفاقًا، وعلامة بنائه في الأصل الفتحة الظاهرة، والفعل الماضي مبني؛ وسبب بنائه أَنَّهُ غير متأثر بأيّ عاملٍ قبله تأثرًا ظاهرًا بعلامة مطردة؛ ولهذا يؤيد منهج بناء القواعد على الأكثر بناء الفعل الماضي على الفتحة، لكن تقدير الفتحة على الألف أمرٌ فيه نَظر؛ لأَنَّ الألف حركةٌ طويلةٌ، ولا تُقدرُ الحركة على الحركة، فضلًا عن أَنَّ الفتحة هي جزء من الألف، وبمعنى آخر: أَنَّ الألف هي إشباع الفتحة القصيرة[2].

والأفعال المنتهية بالألف لها وظيفة صوتية داخل السياق؛ فهي ذات علاقة بالمعنى؛ فالمواضع التي تكون للتعذّر التي لا تظهر فيها الحركة الإعرابية قد يُفاد من جرسها الصوتي في مواقع معينة، وهذا الجرس لَهُ علاقة بالدلالة التي تقصد، وقد وردت هذه الأفعال في سورتي الكهف والأحزاب، نذكر بعض هذه الأفعال:

ففي سورة الكهف: قوله تعالى: { ک ک ک ک گ گ گ گ ڳ ڳ ڳ ڳ ڱ ڱ ڱ ڱ ں } [الكهف:10]، وفي سورة الأحزاب: { ڦ ڦ ڦ ڄ ڄ ڄ ڄ ڃ ڃ } [الأحزاب:3].

فالأفعال (آوى، وكفى) أفعال ماضية معتلة الآخر بالألف، وعلامة الإعراب مقدرة على الألف؛ لمانع التعذّر، وهو الرأي السائد لدى النّحاة واللّغويين، وعلى وفق

(1) ينظر: شرح ابن عقيل: 42/1، وأثر الانسجام الصوتي في البنية اللّغوية في القُرآن الكريم: 284.
(2) ينظر: آفاق الدّرس اللغويّ في العربيّة (المبنى والمعنى): 302.

معطيات الدّرس الصوتي الحديث هي حركة طويلة مشبعة من الفتحة؛ فلا تقبل الحركة، وذلك يعود إلى الطبيعة النطقية للألف، ولما تحملهُ من مدّ صوتي يمنع من ظهور أي حركة عليها، ولهذا المدّ أثرهُ الواضح في المعنى؛ فالفعل (آوى) بصيغة الماضي المنتهي بالألف، وهذه الألف بما تحمله من مدّ صوتي قادرة على تحقيق غاية النص الدلالية المتمثلة في رسم صورة احتياج هؤلاء الفتية إلى ملجأ يأويهم هروبًا من قومهم[1].

أَمّا الفعل (كفى) المنتهي بالألف أيضًا فله دلالته داخل النص، والصيغة وما تحمله من وضوح سمعي عالٍ ذي أَثر دلالي؛ فالسياق توجيه من الله تعالى إلى رسوله الأعظم (ﷺ) بأنْ يكون التوكل على الله؛ فكفى به وكيلًا، وبأنْ لا يهمه أكانوا معه أم كانوا عليه، ويلق بأمره كُلّه إلى الله، ويصرفه بعلمهِ، حكمتهِ، وخيرتهِ، ورد الأمر إلى الله في النهاية، والتوكل عليه وحده، وهو المأمن المطمئن الذي يفيء إليه القلب؛ فيعرف عندها حدوده، وينتهي إليها، ويدع ما وراءها لصاحب الأمر والتدبير في ثقة وطمأنينة، وفي يقين[2]، وهذا كله ينسجم مع طبيعة الألف وامتدادها النطقي المعبّر سياقيًا عن الطمأنينة واليقين اللذين يريدهما الله سبحانه وتعالى لنبيهِ (ﷺ).

وإنَّ للفعل الماضي أثره الدلالي أيضًا؛ فالفعل الماضي – كما هو معلوم –: ما دَلَّ على حدث في الزمن الماضي، فضلًا عن حتمية وقوعهِ[3]، وهذا ما نجده في السورتين؛ ففي سورة الكهف دَلَّ الفعل الماضي على حدثٍ وقع في الزمن الماضي سواء بالنسبة إلى زمن نزول الآية أم لأي زمن يكون بعده؛ لأَنَّها متعلقة بوقائع ماضية، ولعل

(1) ينظر: تفسير القُرآن العظيم: 93/3.

(2) ينظر: في ظلال القُرآن: 2823/21/52.

(3) ينظر: أقسام الكلام العربيّ من حيث الشكل والوظيفة: 229، وشذا العرف في فن الصرف: 56.

وجود هذا النوع من الأفعال عائد إلى طبيعة السورة القصصية، التي يعتمد السرد فيها على مثل هذهِ الأفعال[1].

أَمّا في سورة الأحزاب فالفعل الماضي لَهُ دلالته أيضًا، فكما هو معلوم أَنَّ الفعل الماضي دلالته حتمية الوقوع، وهذا ينسجم مع طبيعة السورة؛ فهي من السور المدنية التي تتضمن تشريع الأحكام وتأكيدها؛ مِمَّا يحتاج إلى توكيد حتمية وقوعه بالفعل الماضي؛ فالتوكل على الله في جميع الأمور والأحوال يحدث بثبات؛ فالتوكل حتمي الوقوع، وقد دَلَّت الصيغة بزمنها الماضي على ذلك.

ثانيًا: الأفعال المضارعة المنتهية بالألف:

تقدر العلامة الإعرابية في الفعل المضارع معتل الآخر بالألف في حالتي الرفع والنصب؛ فنقول[2]:

- يسعى مُحَمَّد إلى الخير.
- لن يسعى مُحَمَّد إلى الشرِّ.
- يسعى: فعل مضارع، مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الألف، منع من ظهورها التعذّر.
- لن يسعى: فعل مضارع منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على الألف، منع من ظهورها التعذّر.

فقد أجمع نحاة العربيّة على أَنَّ الأفعال المضارعة مُعربة باستثناء الحالتين المعروفتين اللتين يُبنى فيهما الفعل المضارع[3]، أَمّا ما يخص الفعل المضارع معتل الآخر بالألف فينبغي أَنْ نتجاوز عدم الدقة عند من ذهب إلى أَنَّ الفعل المضارع المعتل الآخر بالألف مبني في حالتي الرفع والنصب، ومسكّن في حالة الجزم (أي إنَّهُ

(1) ينظر: سورة الكهف دراسة دلالية: 78.
(2) ينظر: شرح ابن عقيل: 42/1، وأثر الانسجام الصوتي في البنية اللّغوية في القُرآن الكريم: 284.
(3) ينظر: المقتضب: 1/2، والإنصاف في مسائل الخلاف: 434/2.

Abstract

In the name of God, the Merciful, the Compassionate

The idea of this thesis hypothesizes that there is a cooperative interaction among language levels, particularly the phonetic, syntactic and semantic perspectives. It seems, at first glance, that there is no relationship among phonetic, syntactic and semantic levels. The prevailing view states that syntax is just like mathematics, has nothing to do with other levels. However, modern linguistics proved the opposite, as the linguistic levels interrelate and interact constantly among each other in order to achieve the end of language as means of social communication. The researcher starts up from the theoretical framework that was set up in some other researchers' works, notably Dr. Samir Shareef Steitiya, whose grateful efforts have been achieved through his phenomenal attainments in modern linguistics and semantics.

Nonetheless, the researcher tries to apply this idea on Holy Quran. She has chosen a balanced sample of Meccan and Madinan Surahs; the Meccan surah is represented by Al-Kahf Surah (people of the cave) and Madinan Surah is represented by Al-Ahzaab Surah (confederates of an alliance among the Quraysh and other tribes). The nature of this thesis needs to be divided into three chapters and preface. The preface was entitled " Syntactic - Phonetic cooperation in linguistic study), wherever the researcher dealt with the basics of the idea of interaction among syntax, phonetics and semantics through exemplified samples of this interaction.

Chapter one is entitled (The controversy of the relationship between syntactic and phonetic signs). This chapter includes three sections; the first one addressed (estimative parsing of unstated utterances). The second section was about (estimative parsing of slurred sounds). However, third section approached (the change of vowel signs and its relationship to vocal harmony)).

Nonetheless, chapter two is entitled (Intonation and its impact in orienting syntactic methods), the researcher attempted to look for the impact of intonation in grammatical methods, including interrogative, vocative, imperative and prohibitive styles in two holy already mentioned surahs of Al-Ahzaab and Al-Kahf.

Nevertheless, the title of the third chapter is (Syllabic Structure and its Impact on Syntax and Semantics). This chapter has been divided into three sections. The first section was entitled (Description of the syllables in Al-Ahzaab and Al-Kahf surahs), the second section (the syllable of Qur'anic apostrophe and its semantic- syntactic impact). Third section addressed the changes of syllabic structures due to syntactic elements.

The thesis sums up the above mentioned three chapters with concluding remarks and the research results, which include the most prominent findings the researcher found in her thesis.

After the conclusion, the thesis is ended up with list of sources and references.